بيان توضـــيـــحي للرأي العام

في ظل التطورات الأخيرة وما يتم تداوله إعلامياً بخصوص الشأن الداخلي لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير، تجد العمادة نفسها معنية بتقديم التوضيحات التالية للرأي العام الوطني والمحلي، وذلك دفاعاً عن الحقيقة، ورداً للاعتبار لأطرها الجامعية، وحرصاً منها على الشفافية وصوناً لسمعة المؤسسة وكافة مكوناتها.

1. تتابع العمادة بكل أسف ما يتعرض له، منسقيّ ماستر "القانون الرقمي والابتكار"، وماستر "العلوم الجنائية والأمنية"، من حملات تشهير ومس بالسمعة، إثر تداول معلومات وإشاعات لا أساس لها من الصحة، وتنفي العمادة بشكل قاطع وجود أي علاقة بين منسّقي هذين التكوينين والملف المعروض حاليا على القضاء.
2. تؤكد العمادة أن كل ما يروج بهذا الخصوص يظل مجرد ادعاءات لا سند لها، وأنه لم تصدر أية قرارات رسمية متعلقة بأية إعفاءات من مهام تنسيق الماسترين المذكورين أعلاه، وأن الأمر يتعلق فقط بملاحظات لا ترقى إلى درجة اختلالات تمس بمصداقية وجودة التكوين، وذلك في إطار التقييم والتدقيق الداخلي الاعتيادي للمسالك المعتمدة بالمؤسسة.
3. تشيد عمادة الكلية بمنسقي المسلكين المذكورين ومنسقي المسالك والأساتذة المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة، وتؤكد على مكانتهم وفعاليتهم في الدينامية البيداغوجية والعلمية للمؤسسة. كما تُثمِّن مجهوداتهم في مجالي التدريس والتأطير، وتُعبر عن رفضها التام لأي مساس بسمعة جميع الأساتذة، بناءً على إشاعات أو تأويلات لا تستند إلى وقائع موضوعية.

إن عمادة الكلية، تدعو كافة المنابر الإعلامية إلى تحري الدقة والموضوعية في نقل الأخبار، والابتعاد عن كل ما من شأنه المساس بسمعة الكلية بجميع مكوناتها من أساتذة وإداريين وطلبة.

حرر بأكادير في 28 ماي 2025

عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير

جامعة ابن زهر
كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية
أكادير

كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية
حي الداخلة ص.ب 8658 - 80000 أكادير - المغرب
Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales
Cité Dakhla BP 8658 - 80 000 Agadir - Maroc
Tél : +212 (0) 528 21 78 08 / Fax : +212 (0) 528 23 28 20
www.uiz.ac.ma